A/HRC/23/58

Distr.: General
4 June 2013

Arabic

Original: English

Advance Unedited Version

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلّب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية

ملخص

لقد بلغ الصراع في سوريا مستويات جديدة من الوحشية. يوثق هذا التقرير لأول مرة فرض منهجي من الحصار، واستخدام المواد الكيميائية والتهجير القسري. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال على قدم وساق. الإحالة إلى القضاء يبقى الهدف الأسمى. ويغطي هذا التقرير الفترة 15 كانون الثاني/ يناير – 15 أيار/مايو 2013. وتستند النتائج على 430 مقابله وغيرها من الأدلة التي تم جمعها.

قامت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها بارتكاب القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري والاختفاء القسري والأفعال اللاإنسانية الأخرى. وأرتكبت العديد من هذه الجرائم كجزء من هجمات واسعة النطاق أو منهجيه ضد السكان المدنيين وتشكل جرائم ضد الإنسانية. كما ارتكبت جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي والاحتجاز، الهجوم غير المشروع، الهجوم على الأعيان المحمية، والنهب وتدمير الممتلكات. وتتفاقم مأساة 4.25 مليون شخص في سوريا من المشردين داخليا بسبب الأحداث الأخيرة التي تم فيها استهداف النازحين استهدافهم وتهجيرهم قسرا.

وقد ارتكبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضا جرائم حرب، بما في ذلك القتل وإصدار الحكم

الرجاء إعادة الاستعمال

وتنفيذه دون اتباع الإجراءات القانونية، والتعذيب، وأخذ الرهائن والنهب. أنها لا تزال تشكل خطرا على السكان المدنيين عن طريق وضع الأهداف العسكرية في المناطق المدنية. إن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة لم تصل، ومع ذلك، إلى كثافة وحجم تلك التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها.

هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن مواد كيميائية قد استخدمت كأسلحة. لا يمكن التعرف على ماهية هذه المواد، أو نظم نشرها أو هوية الجناة.

إن أطراف الصراع تستخدم خطابا خطيرا يثير التوترات الطائفية من شأنه أن يحرض على العنف العشوائي والشامل، وخاصة ضد المجتمعات المستضعفة.

لقد أصبحت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واقعا يوميا في سوريا حيث روايات الضحايا المروعة تجثم على ضمائرنا.

هناك تكلفة إنسانية بسبب زيادة توافر الأسلحة. إن عمليات نقل الأسلحة تزيد من خطر التعرض للانتهاكات، مما يؤدي إلى وفيات وإصابات أكثر بين المدنيين.

إن التحرك الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لتسوية سياسية. وعلى المفاوضات أن تكون شاملة، ويجب أن تمثل جميع جوانب الفسيفساء الثقافية في سوريا.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة .....

ألف– التحدِّيات .....

باء – المنهجية .....

ثانياً – السياق .....

أ – السياق السياسي .....

ب – السياق العسكري .....

ج – الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية .....

ثالثاً – الانتهاكات في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال .....

أ – المجازر .....

ب – اعمال القتل غير المشروع الأخرى .....

ج – التوقيف والاحتجاز التعسفيان

د – أخذ الرهائن

هـ – الاختفاء القسري .....

و– التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة .....

ز– العنف الجنسي.....

ح– انتهاك حقوق الطفل.....

رابعاً – الانتهاكات المرتكبة في الأعمال القتالية .....

ألف– الهجمات غير المشروعة .....

باء – فئات الأشخاص والأعيان المشمولة بحماية خاصة .....

جيم– نهب الممتلكات وتدميرها.....

دال – الأسلحة غير المشروعة .....

هاء – الحصار

واو– التشريد القسري

خامساً – المساءلة .....

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات .....
المرفقات

الأول – المراسلات مع حكومة الجمهورية العربية السورية.....

الثاني – خريطة للجمهورية العربية السورية .....

أولاً– مقدمة

1. بينما تتصاعد أعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، تحرِّك الروايات المروعة التي يقدّمها الضحايا ضمير المجتمع الدولي. من الضروري وضع حدّ للنزاع، والحد من تدفق الأسلحة لاعطاء الفرصة امام الدبلوماسية لوقف أعمال العنف.

2. تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية،[1] في هذا التقرير، استنتاجاتها المبنية على التحقيقات في الأحداث التي وقعت في الفترة ما بين 15 كانون الثاني/يناير 2013 و15 أيار/مايو 2013.

3. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقارير السابقة التي قدمتها اللجنة (S-17/2/Add.1، وA/HRC/19/69، وA/HRC/21/50 ، وA/HRC/22/59) فيما يتعلق بتفسير ولايتها وأساليب عملها، بالإضافة إلى استنتاجاتها الوقائعية والقانونية المتعلقة بالأحداث التي وقعت في الفترة ما بين آذار/مارس 2011 و15 كانون الثاني/يناير 2013.[(2)]

ألف–التحدِّيات

4. ما يزال عدم الوصول إلى سوريا يقوِّض قدرة اللجنة على أداء ولايتها.

5. في 28 آذار/مارس، وجهت اللجنة من جديد طلباً إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية للسماح لها بالدخول إلى البلد، ولتزويدها بالمعلومات المتعلقة بحوادث خمسة معيّنة (أُنظر المرفق الأول). ولم تتلقَّ اللجنة أي

(1) أعضاء اللجنة هما باولو سيرجيو بينهيرو (رئيساً) وكارين كونينغ أبوزيد، فيتيت مونتاربون، وكارلا ديل بونتي.

(2) http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

ردّ. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2012، لم تُحقِّق الطلبات المتكرِّرة لعقد لقاءات مع الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في جنيف أي نتائج.

باء– المنهجية

6. استندت المنهجية المستخدمة إلى الممارسات المعتمدة للجان التحقيق والتحقيقات المتعلِّقة بحقوق الإنسان، وقد وردت في التقارير السابقة.

7. واعتمدت اللجنة في المقام الأول على الروايات المباشرة لتأكيد الحوادث. ويستند هذا التقرير إلى 423 مقابلة أُجريت في المنطقة، ومن جنيف، بوسائل منها سكايب والهاتف، مع الضحايا والشهود الموجودين في داخل البلد. ويصل العدد الإجمالي للمقابلات التي أُجريت منذ بدء الولاية في أيلول/سبتمبر 2011 إلى 1630مقابلة.

8. وتمّ جمع الصور وتسجيلات الفيديو والصور المنقولة عبر السواتل والتقارير والسجلات الطبية. وشمل التحقيق أيضاً التقارير الواردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، والدراسات التحليلية الأكاديمية، بالإضافة إلى تقارير الأمم المتحدة، بما فيها تقارير هيئات وآليات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية.

9. استُخدمت قاعدة الإثبات المستخدمة في التقارير السابقة. وتكون القاعدة مستوفاة إذا بلغ تأكيد الحوادث حداً يوفِّر للجنة أسباباً معقولةً للاعتقاد بأن هذه الحوادث قد وقعت على النحو المذكور.

ثانياً– السياق

ألف– السياق السياسي

الحكومة السورية والمعارضة السورية

10. لاتزال سوريا منجرفة في حرب أهلية متصاعدة. وقد فشل منتدى الحوار الوطني السوري، الذي أنشأته يوم 24 آذار/مارس كل من الحكومة والمعارضة المحلية من أجل تشجيع المصالحة الوطنية، في تحويل الزخم من أجل تأييد حل سياسي. وبالمثل، فإن المرسوم الرئاسي رقم 23 المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2013، الذي يُعتبر أكثر مراسيم العفو شمولاً حتى الآن، قد أخفق في تحقيق التسريح الجماعي لمعارضي الحكومة.

11. كما أن تأكيد استقالة رئيس الائتلاف الوطني السوري السيد معاذ الخطيب في 21 نيسان/أبريل، وكذلك إعلان 13 أيار/مايو على الاتحاد الديمقراطي السوري وهي جماعة معارضة جديدة، ، تشهد على الانقسامات العميقة التي تعاني منها المعارضة السورية في الخارج. وتنبع هذه الانقسامات جزئيا على اعتماد المعارضة على رعاة غالباً ما تتضارب جداول أعمالهم.

12. إن اضمحلال السلطة السياسية وسلطة سيادة القانون في البلاد امر مستمر بلا هوادة. ولم تفلح الحكومة في أداء المهام الإدارية لأنها عاجزة على ضمان الأمن لمواطنيها في المناطق الخاضعة لحكمها، ولأنها تجد صعوبة في توفير الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، تسود المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة مرحلة خطيرة من تجزئة السلطة وتفكّكها، على الرغم من محاولات لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من خلال إنشاء المجالس المحلية.

13. مع استثناء واحد في الشمال الشرقي من البلاد، حيث سعى الأكراد السوريون إلى توحيد قيادتهم تحت مظلة المجلس الأعلى الكردي. ويواصل الأكراد تعزيز حكمهم الذاتي الداخلي، وهم يتفادون – كلما أمكن ذلك – الانجرار إلى الميدان.

البعد ا لإقليمي

14. وقد فتحت الاعتداءات العسكرية على السيادة أبواب احتمال اندلا ع أعمال العنف التي تدمّر المنطقة. وقد أكد الأمين العام لحزب الله اللبناني وبشكل علني تدخل مجموعته في النزاع إلى جانب الحكومة السورية، في حين دعا بعض رجال الدين السُنيين المتطوعين وقاموا بتجنيدهم للقتال في سوريا. أما إعلان جبهة النصرة ولائها لتنظيم القاعدة، والاعتراف العلني لتعاون هذه المجموعة مع دولة العراق الإسلامية، فهي مسائل تثير القلق بشأن تورّط سوريا في قضية الجهادية العالمية. إن الحرب في سوريا تؤثر بوضوح في الديناميات السياسية المحلية للدول المجاورة وتوتّر على العلاقات بين طوائفها المتنوعة، مما يهدد استقرارها الداخلي الهش.

15. إن انفجار السيارتين المفخختين في الريحانية في محافظة هاتاي التركية في 11 أيار / مايو على مقربة من الحدود السورية ادى إلى نقاش مكثف بشأن سياسة الحكومة فيما يتعلق بسوريا. .ويرجع ذلك إلى مخاوف من أن العنف سوف ينتشر على نحو متزايد إلى واحدة من أكثر المناطق المختلطة ثقافيا ودينيا بتركيا. في اجتماع لمجلس الأمن، في 30 نيسان/أبريل، ذكر الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة أنه، نظراً للوتيرة الحالية، قد يمثل نزوح اللاجئين السوريين عما قريب "تهديدا للاستقرار في المستقبل." ولقد زادت إسرائيل تورطها في الأزمة السورية باستهداف ما يدعي أنه شحنات أسلحة متجهة إلى حزب الله، وغيرها من المناطق داخل سوريا. وسُجّلت أيضا تبادلات لإطلاق النار في هضبة الجولان.

البعد الدولي

16. مثل المأزق السياسي الراهن والتصعيد العسكري نتاجاً للمواجهة الإقليمية والدولية بين مؤيدي الحكومة ومعارضيها، وهو ما يترجم إلى شحنات الأسلحة والدعم السياسي لكلا الجانبين من قبل حلفاء كل منهما. ومن هذا المنظور يجب قراءة قرار الاتحاد الأوروبي بإسقاط حظر شحنات الأسلحة إلى المعارضة السورية والذي سيأخذ مفعوله في 1 حزيران/ يونيو، كما وشحن روسيا لبطاريات صواريخ S-300 إلى الحكومة السورية. ولقد تم عقد اجتماعات لكتلة أصدقاء سوريا الموالية للمعارضة، وكذلك عقد مؤتمر دولي حول سوريا في طهران في 29 أيار/مايو.

17. في 7 أيار/مايو أطلق وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، مبادرة سياسية مشتركة تهدف إلى عقد مؤتمر دولي كمتابعة لاجتماع جنيف الذي عقد في 30/يونيو حزيران 2012 والذي تم تتويجه ببيان مشترك. وان كان التاريخ لم يُقرَّر بعدُ، يمكن للاقتراح كسر الجمود الدبلوماسي إذا قام بتوفير عملية سياسية شاملة لإنهاء العنف.

باء– السياق العسكري

18. لقد انتشرت الأعمال العدائية في سوريا بشكل مطّرد في الأشهر الأخيرة نحو مناطق جديدة، وعلى نحو متزايد على طول الانقسام الطائفي. وقد أدت التكتيكات الوحشية التي اعتُمِدت خلال العمليات العسكرية، لا سيما من قبل القوات الحكومية، إلى مجازر متكررة وإلى دمار لم يسبق له مثيل. وقد أصبح النزاع أكثر تعقيدا لأن العنف بدأ يمتد إلى البلدان المجاورة، مما يهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة

19. واصلت قوات الحكومة إيلاء الأولوية للسيطرة على المراكز الحضرية الرئيسية وخطوط الاتصال الرئيسية التي تربط المناطق الاستراتيجية. باستثناء مدينة الرقة، تمكّنت الحكومة من السيطرة على جميع المدن الرئيسية رغم مواجهة تحديات خطيرة في حلب، ودرعا ودير الزور. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت عملياتها البرية في نواحي محافظات دمشق، ودرعا وحمص لطرد الجماعات المسلحة من المواقع الاستراتيجية والحفاظ على طرق الإمداد الرئيسية في البلاد. وفي عمليات أخرى، سعت القوات الحكومية إلى قطع خطوط الإمداد التي تربط الجماعات المسلحة بشبكات الدعم في البلدان المجاورة.

20. وفي الوقت نفسه، وبدعم من اللجان الشعبية، اعتمد الجيش بشكل متزايد على استراتيجيته الطويلة الأمد التي تتمثل في الحرمان من الغذاء والإمدادات الطبية إلى المناطق المضطربة كتكتيك لمنع توسع الجماعات المسلحة، وتشريد السكان المحليين قسراً.

21. في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في المحافظات الشمالية والشرقية، استأنفت القوات الحكومية حملات قصفها الوحشية التي تكون عشوائية في كثير من الأحيان، وذلك باستخدام مجموعة واسعة من الأسلحة. وبالإضافة إلى عمليات القصف الجوي المتواصلة، أُطلقت الصواريخ الاستراتيجية، والقنابل العنقودية وقنابل الباريوم الحراري. ويبدو أن هذا جزء من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى تقويض دعم المدنيين للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وإلى تدمير البنية التحتية. واستهدفت غالبية هذه الهجمات المدن والأحياء التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة أو التي تسلّلت إليها هذه الأخيرة، بدلا من أن تستهدف بالتحديد القواعد العسكرية لتلك الجماعات.

22. ولقد أثرت الانشقاقات والإصابات في قدرات القوات الحكومية وتماسكها. ولإيجاد القوة القتالية، اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على ميليشيا موالية تحولت في الآونة الأخيرة إلى جيش الدفاع الوطني، وهي قوات شبه عسكرية. وانخرطت هذه القوات للدفاع عن النفس بصورة منتظمة في العمليات القتالية إلى جانب وحدات الجيش، وهي قوات مستمدة أساسا من المجتمعات الموالية للحكومة.

23. قام مقاتلو حزب الله في الآونة الأخيرة بدعم الجيش السوري علناً خلال العمليات التي أجريت بالقرب من القصير على طول الحدود اللبنانية بينما قام أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بالشيء نفسه حول مخيم اليرموك في دمشق.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

24. لقد عززت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة سيطرتها على المناطق التي احتلتها في المحافظات الشمالية والشرقية، لكنها لم تتمكن من التقدم داخل المناطق الرئيسية من دمشق وحلب وحمص. وبافتقارها إلى الانسجام اللازم من اجل القيادة والانضباط التشغيلي والدعم اللوجستي، وجدت هذه الجماعات صعوبة في مواجهة معاقل الحكومة حيث القتال يكتنفه الجمود إلى حد كبير.

25. لقد فشل مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، الذي يُفترَض أنه أنشئ لضمان وحدة القيادة على المستوى الوطني، حتى الآن في تركيز مختلف مصادر الدعم اللوجستي ، ودمج شبكات القيادة وتخفيف تأثير الجماعات الأكثر تطرفاً. إن عدم قدرة المجلس على دعم وحداته لوجستيا يهدد بتقويض محاولاته لتوحيد مختلف الجماعات المسلحة تحت بساط سلطته.

26. ولقد قامت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضا بقصف متقطع للمواقع الموالية للحكومة مثل فوعا في إدلب، وفرضت حصارا مشددا على قرى موالية للحكومة تقع في المحافظات الشمالية، مثل المناطق الشيعية كنُبُّل والزهراء في حلب.

27. ان الزيادة في ميليشيات الأقليات المؤيدة للحكومة ووقوف كلا الجانبين من خلال مواقعهما داخل المجتمعات المحلية الداعمة لكل منها عزز الأعمال العدائية على طول الخطوط الطائفية. إن الخطاب الاستفزازي كتلك التصريحات التي صدرت مؤخرا من قبل المتحدث باسم الجيش السوري الحر، تهدد بإثارة التحريض للعنف العشوائي والشامل ضد الأقليات.

28. ولا تزال الجماعات المسلحة مزوّدة أساساً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لكن بزيادة ملحوظة في الأنظمة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، وكذلك في الأسلحة النارية غير المباشرة التي قدمت في الغالب من قبل الدول الداعمة وغيرها من الجماعات المسلحة في المنطقة. واستُخدمت مدافع هاون والمدفعية لاستهداف مواقع الجيش، وكذلك بعض المواقع الموالية للحكومة، التي يتمركز فيها الجيش عادة.

29. لقد عجّلت أعمال العنف الجارية التطرف بين المقاتلين المناوئين للحكومة، مما سمح للجماعات المتطرفة، وخاصة منها جبهة النصرة، أن تصبح أكثر تأثيرا. ولقد أضحت هذه المجموعة جزءا من . وأحيانا المشارك الرائد، في معظم العمليات الرئيسية التي أجريت من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بفضل تنظيمها وانضباطها الافضل وزيادة كفاءتها التشغيلية وكما بسبب الزيادة في فرص حصولها على الدعم الخارجي. ومنذ الإعلان عن علاقاتها مع الجناح العراقي لتنظيم القاعدة، أي مع دولة العراق الإسلامية، يبدو أن هناك دعم متزايد لهذه المجموعة من قبل الجماعات المتطرفة الإقليمية من حيث انضمام المجندين والمعدات. وواصل المقاتلون الأجانب بميولهم الجهاديه تعزيز صفوفها، وهم غالبا ما يصلون من الدول المجاورة. ونشأت توتّرات، بل وحتى اشتباكات بين جبهة النصرة والجماعات المحلية الأخرى بشأن مسائل الحكم والسلطة.

30. وقامت الجماعات المتطرفة الأخرى أيضا بتوطيد تحالفات تشارك في عمليات قتالية كبيرة في شمال دمشق وحولها. ومن دون انتماء دائم لمجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة قامت تحالفات مثل الجبهة الإسلامية السورية، والجبهة الإسلامية لتحرير سورية بوضع هياكل الحكم الخاصة بها بما في ذلك الآليات الأمنية والسياسية والقضائية.

القوات الأخرى

31. عززت وحدات الحماية الشعبية في حزب الوحدة الديمقراطي التابعة رسميا إلى المجلس الأعلى الكردي، سلطتها على عدة مدن كردية. وفي محاولة للبقاء بعيدا عن القتال قامت بالاشتباك بشكل متقطع مع القوات الحكومية ومع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من أجل السيطرة على المناطق الكردية في شمال وشمال شرق سوريا. ولقد غدت الاشتباكات أكثر تواترا مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على الرغم من بعض الاتفاقات العسكرية المحلية والعمليات المشتركة بين الطرفين في بعض الأحيان، كما كان هو الحال في الشيخ مقصود في حلب.

جيم–الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية

32. ووفقا للتقديرات التي تقدمها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، يوجد أكثر من 6.8 مليون شخص محاصر في المناطق المتضررة من النزاع أو تلك التي تسيطر عليها المعارضة أو لاجئون في الدول المجاورة وهم في حاجة إلى مساعدة عاجلة. وما يقرب من نصف هؤلاء هم من الأطفال.

33. وقد اثّر النقص الحاد في الغذاء والدواء والوقود والكهرباء، خاصة في المدن المحاصرة، بشكل خطير على تمتع السوريين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ومن المثير للقلق خاصة مع اقتراب فصل الصيف، رداءة نوعية المياه والمرافق الصحية وخطر ارتفاع الأوبئة. وأدّى تدمير المستشفيات في المدن الرئيسية في سوريا إلى تقويض توفير الخدمات الصحية، وخاصة بالنسبة للأفراد الذين يعانون من الأمراض الطويلة الأمد والأمراض المزمنة. وحسب اليونيسف، تستخدم نسبه 20% من المدارس في البلاد لأغراض عسكرية أو تم تحويلها إلى ملاجئ، مما يؤثر على تعليم مئات الآلاف من الأطفال.

34. ووفقا لوكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بسرعة، فان إمكانية الوصول إلى الناس في المناطق المتضررة من النزاع تتتم عرقلتها بشدة. ويواجه العاملون في المجال الإنساني تزايد العقبات البيروقراطية والتشغيلية. وبالإضافة إلى المخاطر الأمنية، قيّد انتشار نقاط التفتيش، التابعة للحكومة

كما تلك التابعة للمعارضة المسلحة، العمليات الإنسانية الشاملة. لا يزال مقدمو الرعاية الصحية مستهدفين مباشرة من قبل القوات الحكومية وبعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

35. بلغ عدد السوريون الذين يعانون من التشرد الداخلي 4,25 مليونا. أما انتشار الصراع إلى المدن التي كان يُنظر إليها كملاذ آمن فقد أجبر العديد من السوريين إلى المنفى من جديد. وقد استُهدف المشردون داخليا عمدا في محافظة حمص. وحتى الآن، فقد عبر أكثر من 1.6 مليون سوري الحدود لطلب اللجوء.[3] وتعاني النساء في مخيمات اللاجئين من العنف القائم على اساس الجنس، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاغتصاب والزيجات القسرية.

36. تدهورت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السوريين خلال الأشهر الماضية. وتشير تقديرات الأونروا أن ما يقرب من 235 ألف لاجئ فلسطيني قد شُرّدوا، من بينهم أكثر من 53 ألف وستة آلاف قد فرّوا إلى لبنان والأردن على التوالي. وهناك حوالي 1000 من اللاجئين الفلسطينيين الذين طلبوا اللجوء إلى غزة.

37. ولقد تعهدت الجهات المانحة في 30 كانون الثاني/يناير بتقديم أكثر من 1.5 مليار دولار من المساعدات في مؤتمر استضافته الكويت. وحتى الآن، لم يتمّ الوفاء إلا بمبلغ 700 مليون دولار من هذه التعهدات.

ثالثاً– الانتهاكات المتعلقة بمعاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال

ألف– المجازر

38. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل 17 حادثاً يُحتمل أن يطابق تعريف المجزرة[4]. وفي الحوادث التالية ثبتت نية القتل الجماعي العمد وفي بعض الحالات تأكدت هوية الجاني. وما تزال الحالات الأخرى قيد التحقيق.

[3] وصل عدد اللاجئين السوريين الذين أُبلغ عنهم بوصفهم سُجّلوا و/أو استفادوا من المساعدة في بلدان مجاورة وفي شمال أفريقيا إلى 924 528 1، موزعين كالتالي: العراق: 028 148؛ الأردن 405 474؛ لبنان: 838 476؛ تركيا: 736 350؛ مصر: 865 68؛ شمال أفريقيا: 052 10.

[4] انظر AHRC 59/22، الفقره رقم 42 للتعريف الذي انتهجته اللجنة في هذا الخصوص.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

الصنمين

39. هاجمت القوات الحكومية مدينة الصنمين، في محافظة درعا، يوم 10 نيسان/أبريل. كان بداخل المدينة نحو 300 مقاتل من لواء شهداء الصنمين المعارض. وحسب الأنماط الملاحظة، بدأ الهجوم بقصف مدفعي تلاه غزو بري. وبسبب نقص في الأسلحة والذخيرة، انسحبت الجماعة المسلحة من المدينة بعد خسائر فادحة.

40. ويبدو أن المدنيين الفارين من الهجوم يُستهدفون ويُقتلون. إذ قُتل أحد عشر فرداً من أسرة السلطان محمد العتمة وسبعة أفراد من أسرة محمد النصار عندما ضُربت سيارتاهما بقذائف. ووردت ادعاءات متعددة تفيد باستخدام الدروع البشرية ولكن لم يتسن تأكيدها. وأكدت روايات متعددة غير مباشرة أن القوات الحكومية استعانت في غزوها بحزب الله وسط ادعاءات تفيد بارتكاب فظائع ضد النساء والأطفال. بيد أن هذه المعلومات لم يُتأكد منها حسب معيار الإثبات المعمول به.

بانياس

41. هاجمت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها قرية البيضاء في 2 أيار/مايو وبعدها في يوم 3 أيار/مايو حياً في بانياس وكلاهما في محافظة طرطوس. وفي مواد فيديو قيل أنها صورت في أعقاب الهجوم ظهرت العشرات من جثث النساء والأطفال والتي يبدو أن الكثير منها قتلت من مسافة قريبة. وتشير الأدلة التي تم جمعها حتى الآن إلى أن الجناة هم من الميليشيات التابعة للحكومة. إن اللجنة تواصل تحقيقها في هذه الحادثة.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

دير الزور

42. يبدو أن أحد عشر رجلا أُعدموا بطلقات نارية في مؤخرة الرأس في تاريخ وزمن غير معروفين. وورد أن زعيما معروفا لجبهة النصرة من المملكة العربية السعودية، يدعى قسورة الجزراوي، أطلق النار على الرجال الذين كانوا أمامه جاثين على ركبهم، مربوطي الايادي ومعصوبي الاعين. وأعلن الجزراوي أنه كان ينفذ حكماً صادراً عن "المحكمة الشرعية للمنطقة الشرقية في دير الزور."

حوادث ما تزال قيد التحقيق

قرية آبل

43. زعم أن قرية آبل، في ريف حمص، كانت موقع معركة دارت بين الجيش السوري الحر والقوات الحكومية في أواخر آذار/مارس. وأسفرت المعركة عن مقتل 13 شخصا منهم 5 نساء وأربعة أطفال. وأحرقت الجثث على ما يبدو.

البرج

44. في البرج، بمحافظة حمص، قتل 11 شخصا في ظروف قد تشكل إلى الإعدام بإجراءات موجزة. وكانت ثماني نساء من بين الضحايا. وتبادلت الحكومة والجماعات المسلحة الاتهامات.

طريق طرطوس حمص

45. في 10 نيسان/أبريل، تعرضت أسرة بدوية تقيم على جانب الطريق بالقرب من قرية علوية إلى هجوم فقُتل أفرادها. ولقد قُتل كل من الأم والأب، وأطفالهما السبعة دون الثامنة عشرة من العمر جميعا وكذلك قُتلت جدة الأسرة. وألقى سكان محليون صوروا الجثث اللوم على الميليشيات التابعة للحكومة بينما ظهر أفراد الأسرة الأبعد على شاشة التلفزيون يتهمون "عصابات إرهابية".

جديدة الفضل

46. جُمعت روايات متعددة عن حوادث وقعت في جديدة الفضل، غربي محافظة دمشق، بين 15 و24 أبريل/نيسان حيث تواجدت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في المدينة والتي كانت أيضا موطنا لآلاف من المشردين داخليا. وزُعم أن الجيش السوري الحر استولى على نقطة تفتيش خارج نواحي جديدة عرطوز، مما دفع الحكومة إلى شن عملية عسكرية في 15 نيسان/أبريل شملت الفوج 100 واللواء الرابع. وتم إغلاق نقاط الوصول إلى المنطقة من قبل القناصة الموالين للحكومة المتمركزين على نقاط الخروج. ومع اشتداد حدة القتال، حوصر السكان المدنيون إلى جانب المئات من مقاتلي المعارضة داخل المنطقة. وقُتل الفارون من القتال، رغم عدم إمكانية التأكد مما إذا كانوا مقاتلين أو مدنيين. وُسجلت أيضا ادعاءات متعددة عن عمليات إعدام خارج نطاق القانون للمقاتلين المناهضين للحكومة.

نُبّل

47. نبل هي مدينة شيعية في محافظة حلب، ظلت تحت حصار الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة منذ تموز/يوليو 2012. وفي محاولة لجلب الطعام والدواء إلى البلدة، وبناءً على معلومات تفيد بإمكانية العبور بسلامة، خرج ما بين 30 و40 رجلا من البلدة متوجهين إلى عفرين في منتصف نيسان/أبريل. وبإقترابهم من قرية تدعى الزيارة نُصب كميناً للقافلة قُتل فيه ما بين 15 و20 رجلاً وألقي القبض على الباقين. وتشير الأدلة إلى أن بعض الرجال في القافلة ربما كانوا مسلحين بالأسلحة الخفيفة لحمايتهم من الاعتداء. ولم تستطع اللجنة التأكد من هذه الظروف وبالتالي من مدى قانونية مصرعهم. ولم تتأكد أيضا مزاعم تفيد بأن جثث القتلى نُكل بها.

خربة السودا

48. دخلت القوات الحكومية إلى قرية خربة السودا يوم 15 أيار/مايو في محاولة لمهاجمة القوات المناهضة الموجودة في البلدة. وبُعيد ذلك ظهرت مزاعم تفيد بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة تستند في جزء منها إلى أدلة مصورة بالفيديو للأشخاص المتوفين.

إعدام سجناء في ثلاث محافظات

49. لا تزال التحقيقات جارية لمعرفة ما إذا كان مسؤولو الأمن في سجن غرز المركزي في آذار/مارس، وسجن صيدنايا في نيسان/أبريل، وسجن حلب في شهر أيار/مايو، قد بدأوا في إعدام السجناء، ردا على هجوم شنته الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، في محاولة منهم لصد الهجوم.

50. هنالك اسباب معقولة للاعتقاد ب ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في القتل في اثنتين من المجازر ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها بينما ارتكبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة مجزرة واحدة. إن القتل في بانياس والصنمين يتناسب مع نمط الهجمات الواسعة النطاق على السكان المدنيين من قبل الحكومة وبالتالي قد يصل إلى حد القتل كجريمة ضد الإنسانية. في الحوادث الأخرى التي لا تزال قيد التحقيق تم التأكد من وقوع القتل غير المشروع ولكن لا يمكن بعد التعرف على الجناة وظروف القتل ما زالت غير واضحة.

باء–أعمال القتل غير القانوني الأخرى

الإعدام بإجراءات موجزة وجريمة القتل التي ترقى إلى جريمة حرب

51. وبالتزامن مع تواصل النزاع في سوريا ظهرت أنماط مروعة من الإعدام بإجراءات موجزة والقتل. إذ يعد الأشخاص المحتجزون الذين يُعتقد أنهم متعاطفون مع المعارضة في موقع هش ويبدو أنهم أكثر ضحايا هذه الجرائم. وأصبحت عمليات القتل الانتقامي شائعة بشكل متزايد، وتمثل انتهاكا مباشرا لحظر الأعمال الانتقامية. أما قتل المدنيين بنيران القناصة، وقتل الرهائن، وقتل المعتقلين عندما يتعرض أحد مراكز الاحتجاز للهجوم فكُل ذلك أنماط لوحظت في الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير الأدلة إلى أن كلا من الجماعات المؤيدة للحكومة والمناهضة لها مسؤولة عن ذلك.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

52. انتُشل أكثر من 200 جثة من نهر القويق في حلب منذ أن اكتُشفت 81 جثة لأول مرة هناك في 29 كانون الثاني/يناير. ووصف طبيب 140 جثة شاهدها شخصيا. وكان العديد من الضحايا في عداد المفقودين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من المدينة. ولقد كان بعض من انتُشلوا رهن الاحتجاز إما لدى مخابرات القوات الجوية أو الاستخبارات العسكرية. واكتشف أفراد أسرهم هذا الأمر إما بدفع رشاوى إلى وكالات الاستخبارات من أجل الحصول على معلومات غير رسمية أو عن طريق محتجزين آخرين أُفرج عنهم من هذه المرافق وأكدوا وجود أحبائهم هناك.

53. وفي درعا، اعتُقل رجلان في منزل استولى عليه الأمن العسكري في بلدة الشجرة في كانون الثاني/يناير. لقد قام الأمن العسكري بالانسحاب في 16 آذار/مارس. وفي اليوم التالي، وجد الأقارب الرجلين في المنزل وقد أُرديا قتيلين بالرصاص وعلامات التعذيب واضحة عليهما. وفي درعا أيضا في كانون الثاني/يناير، قُتل رجلان بالرصاص عند نقطة تفتيش بالقرب من جسر خربة غزالة وأصيب ثالث بجروح بليغة. وبعد ذلك أطلق الجنود النار على الرجل المصاب فقتلوه.

54. وتواصل الإبلاغ عن وقوع عمليات إعدام ميداني أثناء عمليات عسكرية واسعة النطاق. ووصف أحد هؤلاء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة وكان فوجه يقوم بعمليات في منطقة الوعر وباب عمرو في حمص، إعدامَ مدنيين، بينهم طفلان، في منازل حتى لا يبوحوا لمقاتلي الجيش السوري الحر المرابطين بالقرب منهم بمكان وجودهم.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

55. لقد ظهر الى العلن فيديو يعرض طفلاً يشارك في قطع رأس رجلين. بعد التحقيق الذي أجرته اللجنة تبين أن هناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن شريط الفيديو حقيقي وأن الرجلين كانا من أفراد الجيش السوري وقُتلا كما هو مُبين هناك. ولم يتسن التعرف على الجناة، ولكن الأدلة تشير إلى تورط لواء أُسود التوحيد في عملية الخطف.

56. وفي دمشق، سُجلت ثلاثة حوادث منفصلة لشباب قتلوا بنيران قناصة نُسبت إلى الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وفي شباط/فبراير وفي 7 و 20 نيسان/ابريل تم اطلاق النار ومصرع ثلاثة شباب بمن فيهم طفل رضيع وذلك في منطقة السيدة زينب في دمشق. وفي يوم 19 نيسان/أبريل، قُتل شاب بالطريقة ذاتها في البحدلية أيضا في منطقة دمشق.

57. إن القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها فضلا عن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قد ارتكبت جرائم قتل ترقى إلى جرائم حرب وانتهكت حقوق الإنسان بإقدامها على الإعدام بإجراءات موجزة. إن القتل المرتكب من قبل الحكومة شكل جزءا من هجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين ويرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. إن العبث وتشويه جثث الموتى بما في ذلك من خلال الحرق والتشويه هو جريمة حرب ارتكبها الأفراد من كلا الجانبين.

جريمة الحرب المتمثلة في إصدار الأحكام أو تنفيذ حكم الإعدام بدون محاكمة عادلة

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

58. على مدى الأشهر الستة الماضية، أنشأت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة آليات قضائية وإدارية في جميع أنحاء حلب، ودرعا، وشمال إدلب، والرقة، والحسكة، ودير الزور وأجزاء من شرق محافظة دمشق، في محاولة لملء الفراغ الناجم عن غياب المؤسسات الحكومية.

59. وفي محافظات حلب، ودمشق، ودرعا، وإدلب، ودير الزور والرقة، حوكم أشخاص – مدنيون وجنود حكوميون عاجزون عن القتال – وأعدموا دون محاكمة عادلة. وفي هذه المحافظات، تطبق الجماعات المسلحة معيار "الأيادي الملطخة بالدماء" الفضفاض للدلالة على المسؤولية عن السلوك الإجرامي الذي يستحق عقوبة الإعدام.

60. وفي محافظتي درعا والرقة، استخدمت الجماعات المسلحة محاكمات وعمليات إعدام استعراضية علنية لأسرى تابعين للحكومة حتى تظهر سلطتها وتبث الخوف في صفوف السكان المدنيين. وفي مخيم اليرموك، بدمشق، أُعدم شخصان اتُّهما بتعاونهما مع الحكومة شنقاً في ساحة عامة يوم 2 آذار/مارس من دون الاستناد الى حكم يصدر عن محكمة مشكلة طبقا للقانون. وفي 14 أيار/مايو، أقدم مقاتلون يدعون أنهم من الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام على إعدام ثلاثة أسرى هم من العلويين وذلك في ساحة عامة في مدينة الرقة. وذكر الحكم أن الإعدام تم انتقاما لمذابح بانياس وحمص. واتخذت سلسلة المحاكمات التي جرت في مدينة الرقة والشجرة، ودرعا، في نيسان/أبريل أبعاداً طائفية. وذكر الرواة أن الجنود العلويين المعتقلين دائما ما يدانون ويُعدَمون، بينما يُحكم على الآخرين بالسجن أو يُطلق سراحهم.

61. وفي حلب، نالت الانقسامات بين الجماعات المسلحة من الجهود الرامية إلى إنشاء نظام قضائي متماسك. إذ ورد أن محاولات لإنشاء هياكل مدنية مستقلة لإنفاذ القانون تواجه عراقيل من قادة الجماعات المسلحة القلقين من التدخل في مصالحهم. ونتيجة للفشل في الاتفاق على هيئة لتطبيق القانون، يُفرض النظام بشكل تعسفي، وتُنشأ المحاكم بشكل لا يتوافق مع القانون.

62. وتتنافس هيئتان على تطبيق العدل –المجلس القضائي ويعمل بالمذهب القانوني المستمد من مصادر إقليمية للقانون بينما تطبق هيئة الشريعة تفسيراتها للشريعة الإسلامية. ولكلا الآليتين صلات وظيفية وثيقة بالجماعات المسلحة، مما يمس بنزاهة واستقلال هاتين الهيئتين. وتختلف هذه المحاكم في تقديمها للضمانات الأساسية الضرورية لمحاكمة عادلة. ووفقا لأحد الذين جرت مقابلتهم، لا تسمح الهيئة الشرعية في حلب للمحامين بالمشاركة في الإجراءات وتمثيل المتهمين.

63. لقد أقدم كل من الجيش السوري الحر والجماعات المسلحة الإسلامية على ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في إصدار الحكم وتنفيذه دون اتباع الإجراءات القانونية في محافظات حلب، ودمشق، ودرعا، وإدلب، ودير الزور، والرقة. وفي الحالات الموصوفة، صدرت الأحكام وأُعدم الأشخاص –الذين كانوا إما عاجزين عن القتال أو مدنيين –دون وجود أي حكم سابق صادر عن محكمة تقدم الضمانات القضائية المعترف عموما بأنه لا غنى عنها بموجب القانون الدولي.

جيم–الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

64. تواصل القوات الحكومية اتخاذ الحرمان من الحرية سلاحاً في الحرب والعقاب الجماعي للمناطق السكنية التي ينظر إليها على أنها تدعم المعارضة المسلحة.

65. ويُلقى القبض على أفراد من أسر الأعضاء المزعومين في الجماعات المسلحة ثم يُحتجزون. ففي حادثة موثقة في 10 نيسان/أبريل، احتجزت الفرقة الأولى رجلا كان أخوه قيد البحث عنه لاعتقاله، عند نقطة تفتيش في مدخل الكسوة، دمشق، من أجل إرغامه على تقديم معلومات عن شقيقه.

66. وتعتقل القوات الحكومية وتحتجز بشكل روتيني الأشخاص عقابا على ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية. ففي منتصف شهر كانون الثاني/يناير، في أعقاب مظاهرة سلمية في السويداء، قامت قوات الأمن باعتقالات جماعية. وكان من بين المعتقلين أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة.

67. وفي أم ولد، بدرعا، ألقى الجيش الحكومي وقوات الأمن القبض على رجال عند نقاط تفتيش لمجرد أنهم في سن الخدمة العسكرية. ومنذ كانون الثاني/يناير، تقوم القوات الحكومية لدى مداهمتها الأحياء السنية في غالبيتها في مدينة اللاذقية، باعتقال الرجال والنساء والأطفال. ويطلق لاحقا سراح العديد من الأشخاص المحتجزين خلال هذه المداهمات، وغالبا ما يعتقلون لفترة طويلة من الزمن، ولكن من دون توجيه تهم إليهم ومن دون إبلاغهم بالسبب الذي كان وراء اعتقالهم.

68. وشنت القوات الحكومية عمليات اعتقال للأشخاص بطريقة تعسفية على نطاق واسع في المناطق التي استعادت القوات الحكومية سيطرتها عليها أو تلك التي انسحبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، اعتقلت القوات الحكومية الطلاب والأطفال معتقدةً ولاءهم للمعارضة المسلحة في أعقاب هجوم بري على بلدة عقربات في شرق حماة. ونفذت القوات الحكومية موجة مماثلة من الاعتقالات في نوى، بدرعا في منتصف آذار/مارس. وفي نيسان/أبريل، خلال هجوم بري على القرى السنية المحيطة بالقصير، في حمص، ألقى مقاتلو حزب الله القبض على أكثر من 50 مدنيا خلال عمليات تفتيش المنازل.

69. للقوات المسلحة السورية سلطات واسعة لا رادع لها تخول لها اعتقال المدنيين المشتبه في ولائهم للمعارضه. إن اعتقال الأشخاص أو احتجازهم عقاباً لهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية هو تعسف في حد ذاته. أما الاعتقالات التي جرت على أسس تمييزية، مثل الأصل الديني أو الجغرافي للأشخاص، هو أيضا انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. واعتقال جميع الرجال الذين هم في سن القتال واحتجازهم دليل على التعسف، والاعتقال الجماعي للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، في المناطق التي تعد مؤيدةً للمعارضة، بمثابة عقاب جماعي وغير قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني.

هاء– أخذ الرهائن

70. لقد تم تسجيل ارتفاع هائل في حالات أخذ الرهائن. وبما أن ذلك ذو طبيعة طائفية في كثير من الأحيان، فإنه يشعل نار الانتقام ويؤجج التوترات الطائفية. واحتُجز أيضا الأجانب، بمن فيهم الصحفيون ورجال الأعمال وأفراد عناصر في قوات حفظ السلام. ولا تستطيع الأسر تحمل دفع الفدية، وعواقب عدم دفعها قاتلة.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

71. حققت اللجنة لكنها لم تتأكد بشأن مزاعم تفيد بأن الجيش واللجان الشعبية أخذوا رهائن في الكسوة، بدمشق، والمزيرب، بدرعا، في نيسان/أبريل. وفي المزيرب، في نيسان/أبريل أيضا تعرض مدنيون محتجزون لدى الجيش على متن حافلة للتهديد بالقتل ما لم يوقف الجيش السوري الحر غاراته على المنطقة.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

72. في 6 آذار/مارس، احتجزت كتيبة شهداء اليرموك بالقرب من مرتفعات الجولان أفرادا من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. واحتجزت الجماعة ذاتها أربعة من جنود حفظ السلام العاملين في إطار قوة مراقبة فض الاشتباك يوم 7 أيار/مايو. ووقع حادث ثالث بعد أيام من ذلك عندما احتجز 18 مقاتلا مناوئاً للحكومة ثلاثة جنود حفظ السلام التابعين لهيئة مراقبة الهدنة في المنطقة الفاصلة بين إسرائيل وسوريا. وفي جميع الحالات الثلاث أُفرج عن قوات حفظ السلام دون أن يمسسهم سوء.

73. في شباط/فبراير الماضي، اختطف أفراد جماعة مسلحة مناهضة للحكومة رجلا سنياً في دمشق، اشتبهت خطأ في كونه ضابطاً علوياً. وزُعم أنه تعرض للتعذيب ورميه بنعوت طائفية وكلام آخر مهين قبل إقناع خاطفيه في نهاية المطاف بأنه كان الرجل الخطأ. ومع ذلك، اضطرت أسرته إلى دفع فدية لإطلاق سراحه.

74. وزادت عمليات الخطف بشكل ملحوظ في حلب وشمال سوريا في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة. إذ اختُطف محاميان من مدينة نبل المحاصرة في شباط/فبراير حين عودتهما من عفرين مع شحنة من الدقيق. ولا يزالان محتجزين لدى أفراد أحرار الشام. ويحتوي مرفق الاحتجاز التي تديره كتائب شهداء بدر في حيان على العشرات من الأشخاص المحتجزين للحصول على فدية.

75. في 9 شباط/فبراير، اختطف راهبان من حلب، أحدهما من الروم الأرثوذكس والآخر من الأرمن الكاثوليك، عند نقطة تفتيش تابعة للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ويُجهل مصيرهما. وفي أعقاب ذلك، في 22 نيسان/أبريل، اختطف مسلحان مجهولان أسقفين من حلب، أحدهما من الروم الأرثوذكس والآخر من الآشوريين الأرثوذكس. وقُتل سائق الأسقفين بطلق ناري. ولم تُحدد هوية المسلحين. وحاولت جماعات مسلحة أخرى مناهضة للحكومة العثور على الرهبان، الذين لا يزالون في عداد المفقودين حتى كتابة هذا التقرير.

76. في درعا في منتصف شهر أيار/مايو، اختطفت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والد نائب وزير الخارجية السوري ويبلغ من العمر 84 عاما. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها.

77. توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة تختطف الأفراد وتتخذهم كرهائن، انتهاكا للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الاربعة، الامر الذي يشكل جريمة حرب.

واو– الاختفاء القسري

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

78. وراء الاختفاء القسري مسؤولون حكوميون، بمن فيهم العاملون في الاستخبارات العسكرية، وجماعات منظمة تتصرف باسم الحكومة أو بدعم منها، ولا سيما أفراد الشبيحة واللجان الشعبية.

79. لقد تم إلقاء القبض على كثير من الأفراد، الشباب أساسا، في نقاط تفتيش تسيطر عليها ميليشيا تابعة للحكومة في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك في شين بحمص؛ وفي نوى، بدرعا، وفي قطنا، بدمشق. ونُقل بعضهم إلى أماكن مجهولة ولم يسمع عنهم منذ ذلك الحين. وفي معظم الحالات، لم يتخذ الأقارب أي إجراءات للتأكد من مصير أحبتهم لما يساورهم من مخاوف ثابتة من الانتقام. وفي حالات أخرى، أعقب هذه الاعتقالات رفضٌ من المسؤولين الحكوميين الكشف عن مكان وجود الأشخاص المعنيين.

80. تضع هذه الأعمال الأشخاص المعنيين خارج حماية القانون في انتهاك لحقوقهم الأساسية في الحرية والأمن، وتشكل تهديدا خطيرا لحقهم في الحياة. ويواجه هؤلاء الضحايا مخاطر جسيمة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. ويسبب حرمان المعتقلين من الاتصال بالعالم الخارجي ألماً لأقاربهم.

81. انخرطت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها في الوقوف وراء حالات الاختفاء القسري منتهكةً بذلك التزاماتها القانونية الدولية. ومن شأن حالات الاختفاء القسري أن تشكل جريمة ضد الإنسانية إذا وقعت بطريقة منهجية وعلى نطاق واسع.

زاي– التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

82. تفشى التعذيب في مراكز الاحتجاز والسجون في سوريا. في مقر الشرطة العسكرية في اللاذقية، تعرضت امرأة اتُّهمت بأنها من نشطاء المعارضة للضرب والصفع بشكل متكرر وللركل بأحذية عسكرية ثقيلة. ثم أهينت وشُتمت. وتعرض معتقلون آخرون في نفس المرفق للتعذيب بانتظام في أثناء اعتقالهم واحتجازهم في زنزانات ضيقة مليئة بالحيوانات الصغيرة والحشرات. وكان المعتقلون يجرَّدون من ملابسهم ويتعرضون للصدمات الكهربائية ويُعلَّقون لفترة طويلة من الزمن من السقف من الذراعين مع جعل أصابع أقدامهم بالكاد تلامس الأرض (الشبح). وعلَّق أحد المعتقلين بعد نجاته على هذه الأساليب قائلا: "الموت أفضل".

83. ويتعرض المعتقلون في جهاز الأمن العسكري باللاذقية للتعذيب للضرب بالهراوات والكابلات، واللكم والركل بصورة منهجية، ويخضعون لطريقة الدولاب، التي يُحشر فيها أشخاص داخل إطارات ويتعرضون للضرب.

84. وأفاد أشخاص محتجزون في سجن الأمن العسكري بدرعا بأنهم تعرضوا إلى نمط ثابت من سوء المعاملة بما في ذلك الصعق بالصدمات الكهربائية والضرب والجذب من الأطراف على طريقة بساط الريح. واحتُجز مئات

المعتقلين في ظروف يطبعها الازدحام الخطير، حيث يُجبر المعتقلون على النوم واقفين. في أحد مراكز الاحتجاز التي يديرها الفوج 38 في بصرى، بدرعا، بتعرض المعتقلون إلى الشبح، ويُسكب الماء المغلي عليهم ويُصعقون بالكهرباء.

85. وفي مرفق الاحتجاز المكون من طابقين تحت أرض الفرع 285، في إدارة المخابرات العامة بدمشق، يُحتجز مئات المعتقلين في ظروف يرثى لها في زنزانات ضيقة. ويُحرم المحتجزون من الرعاية الطبية وتُهمل الاحتياجات الخاصة بصحة النساء المحتجزات ونظافتهن. ووصف الضحايا كيف أن الحراس يضربون المحتجزين بشكل منهجي في الساعة السابعة من مساء كل يوم، ويستخدمون أساليب التعذيب التي تدعى الشبح، والدولاب، وبساط الريح والفلقة.

86. وعانى المحتجزون في سجن عدرا، شمال شرق محافظة دمشق، وفي السجن المركزي بحمص، من نقص الغذاء والماء ومن المرافق الصحية غير الكافية والغياب التام للرعاية الطبية. ففي سجن عدرا، احتُجز المعتقلون في ظروف غير إنسانية ومهينة في زنزانات ضيقة. وتبدو على المحتجزين الذين أفرج عنهم من سجون مخابرات الأمن العسكري والقوات الجوية في مدينة الرقة ومركز الاعتقال بجهاز الأمن العسكري في مدينة الطبقة، بالرقة علامات تعذيب كبيرة.

87. ترقى سوء المعاملة التي وصفها الضحايا المحتجزون في السجون والمرافق الحكومية إلى المعاملة القاسية والتعذيب. إذ يتعمد المسؤولون الحكوميون التسبب في معاناة شديدة وإلحاق أذى خطير بالجسم والصحة، وذلك باستخدام التعذيب لزرع الخوف، وانتزاع الاعترافات والمعاقبة. ويشكل هذا السلوك انتهاكا للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف وجريمة حرب. وتشير الأنماط المنتظمة لسوء المعاملة والتعذيب الموثقة في مراكز الاحتجاز بلا منازع إلى سياسة تعذيب تنهجها الدولة، مما يشكل جريمة ضد الإنسانية.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

88. وُثق التعذيب في مراكز الاحتجاز التي يديرها مجلس القضاء والهيئة الشرعية في حلب. وتعرض المعتقلون الذين يشتبه في انتمائهم إلى الشبيحة لآلام جسدية أو عقلية ومعاناة شديد قصد الحصول على معلومات أو اعترافات، أو كنوع من العقاب أو الإكراه.

89. وفي المناطق المتنازع عليها، يتعرض الأشخاص للضرب عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وفي كانون الثاني/يناير ألقى مقاتلون من جبهة النصرة القبض على رجل على الطريق المؤدية من سراقب، في إدلب إلى حلب، للاشتباه في كونه شيعياً. احتُجز الرجل لمدة ثلاثة أيام. وعندما أطلق سراحه، كانت تبدو عليه كدمات كبيرة وغيرها من علامات التعذيب. وعند نقطة تفتيش للجيش السوري الحر في مدينة حلب، يتعرض الأشخاص الذين يُعتقد أنهم موالون للحكومة أو مؤيدون لها للمضايقة والضرب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

90. تعد سوء المعاملة الشديدة لأي سبب من الأسباب على أساس أي تمييز كان، بمثابة التعذيب ويشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.وأقدم مقاتلو جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الأخرى على ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية، في انتهاك لالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب المادة 3 المشتركة بوصفهم أطراف النزاع في سوريا.

حاء– العنف الجنسي

91. شكل العنف الجنسي سمة ثابتة للنزاع. وبسبب النقص المزمن في الإبلاغ أضحى تقدير جسامة هذا الانتهاك صعباً، إن لم يكن مستحيلا. ولقد تم الاستشهاد بالخوف من الاغتصاب باعتباره دافعا لفرار الاسر من العنف.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

92. عندما يأتي العنف الجنسي من فعل القوات الموالية للحكومة، فإن ذلك يحدث أثناء تفتيش المنازل، وعند نقاط التفتيش وفي مراكز الاحتجاز، وفي إطار تحقيقات أجهزة المخابرات في كثير من الأحيان. ووصفت إحدى الضحايا، وهي امرأة شابة احتجزت في اللاذقية، كيف أنها تعرضت للتهديد بالاغتصاب الجماعي أثناء التحقيق معها. ووصفت أيضا حالة معتقلين آخرين يُجردون من ملابسهم ويُصعقون بالكهرباء. وفي الفرع 285 لإدارة المخابرات العامة في دمشق، أُبلغ عن اعتداء المحققين جنسياً على المحتجزين الذكور واغتصابهم. ولم تكن هناك أي مؤشرات على أي إجراء اتخذه كبار القادة من أجل التحقيق بشأن أعمال العنف الجنسي، أو منعها أو المعاقبة عليها.

93. وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها الاغتصاب وأفعالا لاإنسانية أخرى، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. ويخضع الاغتصاب، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية للمقاضاة بوصف ذلك من جرائم الحرب.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

94. ورد عدد محدود من المقابلات تم فيها فصل النساء خلال تفتيش المنازل في مدينة حلب، أثناء عمليات مشتركة من قبل الجماعات المسلحة، مع ما يترتب عن ذلك من عنف جنسي محتمل. وذكرت إحدى اللواتي أجريت معهن مقابلة أنها كانت ضحية لاعتداء جنسي في مخيم اليرموك ف دمشق في ي نيسان/أبريل.

95. وفيما يتعلق بالاعتداء الذي وقع في مخيم اليرموك، ثمة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جريمة حرب متمثلة في العنف الجنسي قد ارتكبت. واستنادا إلى المعلومات المحدودة التي وردت، لم يتسن التوصل إلى استنتاج فيما يتعلق بالروايات الأخرى.

ط– انتهاك حقوق الطفل

القتل غير المشروع والاصابات

القوات الحكومية والمليشيات التابعه لها

96. لا يزال الاطفال ضحايا القصف والقصف الجوي من قبل القوات الحكومية. الهجمات على كلجبرين حلب يوم 23 يناير؛ آلحواش حماة يوم 7 فبراير؛ سعاسع دمشق يومي 28 و 29 آذار، الحولة، حمص يوم 29 مارس، والصنمين، درعا في 10 نيسان ليست سوى عدد قليل من الحوادث التي قتل فيها أطفال في قصف أو غارات جوية من قبل القوات الحكومية. في أواخر فبراير، قيل أن طفلا يبلغ من العمر 14 سنة قتل برصاص قناص يتمركز في مكاتب حزب البعث في درعا حي البلد.

97. وقد أدى حصار الحكومة لأزمات صحية وغذائية التي تؤثر بشكل خاص على السكان المعرضين للخطر مثل الأطفال دون سن الخامسة والأمهات المرضعات. وقال الطبيب في الحولة أن ثلاثة عشر طفلا توفوا بين آب 2012 و أبريل 2013 بسبب سوء التغذية ونقص الدواء.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

98. توفي الأطفال في الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. في نيسان، توفي طفل في الثانية من عمره متأثرا بجراحه بعد اطلاق النار عليه من قبل قناص متواجد في حي معارض بينما كان في أحد الشوارع في حي السيدة زينب في دمشق. وفي نبل قتل صبي عمره 12 عاما في مدينة نبل في محافظة حلب، وذلك خلال الهجمات الصاروخية في ابريل نيسان والتي شنتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة التي تحاصر المدينة. وورد أن سوء التغذية لدى الأطفال قد ارتفعت معدلاته في مدينة نبّل الواقعة تحت الحصار من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

عمليات الاختطاف، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

99. قامت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها باحتجاز الأطفال عند نقاط التفتيش وخلال مداهمة المنازل. وبدى أن عدة اعتقالات في درعا استهدفت أطفالا لأعضاء في الجيش الحر المشتبه بهم. وقام اخرون باحتجاز الأطفال كرهائن مقابل المحتجزين لدى الجيش الحر. وأثناء الهجوم على الصنمين في 10 نيسان، قيل أن الاطفال أجبروا على مشاهدة تعذيب أو القتل للآباء والأمهات. في أبريل، هدد أفراد نقطة تفتيش في الرستن، حمص، بقتل اثنين من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين تسعة والسبعة واللواتي أخذن في البكاء أثناء استجواب والدهما.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

100. في ديسمبر 2012 تم اختطاف امرأة وابنتها البالغة من العمر ست سنوات من الفوعة في محافظة ادلب وبحسب ما ورد تم احتجازهما في مكان تحت الأرض في سراقب. ولقد أفرج عنهما في يناير 2013 عندما قام أحد الاقارب بدفع فدية لجبهة النصرة.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

101. تقوم بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بتجنيد واستخدام الأطفال للمشاركة الفعالة في الأعمال العدائية. ويقال إن صبيا عمره 14 عاما من حمص تدرب على استخدام الأسلحة لدى كتيبة أبو يوسف، والتي استخدمته ايضا لتتبع تحركات الجنود في حي الوعر. مجموعات أخرى رفضت المتطوعين دون السن القانونية. ورفض قادة في دير الزور قبول صبي عمره 15 عاما طالبين من والديه القدوم لأخذه معهم.

102. تشير إحصائيات الضحايا أن 86 طفلا قتلوا كمقاتلين اطفال. ومن بين هؤلاء، مات ما يقرب من النصف في عام 2013. وتشير هذه الأرقام الى ارتفاع في استخدام الأطفال في القتال.

رابعاً– الانتهاكات المتعلقة بسير الأعمال القتالية

ألف– الهجمات غير المشروعة

103. يتحمل المدنيون وطأة الهجمات العنيفة التي تنفَّذ بشكل عشوائي في كثير من الأحيان. وقد واصلت القوات الحكومية حملتها المتمثلة في القصف المدفعي والجوي في جميع أنحاء البلاد. وسُجلت أيضاً حالات قامت فيها جماعات مسلحة بقصف المناطق الشيعة في محافظات حلب وإدلب ودمشق. ووقعت تفجيرات متعددة، ولا سيما في دمشق، لم يعلن أي طرف مسؤوليته عنها.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

104. تنفذ القوات الحكومية عملياتها العسكرية في تجاهل صارخ للتمييز بين المدنيين والأشخاص المشاركين مباشرة في الأعمال القتالية. ويتواصل نشر قدرات جوية ومدفعية كثيفة. غير أن أسلحة أقل دقة، مثل صواريخ أرض أرض والقنابل الضغطية الحرارية والقنابل العنقودية، أضحت هي الأخرى تُستخدم استخداماً متزايداً. ويتسم نهج الحكومة بعنصر عقابي قوي، إذ يدفع المدنيون ثمن "السماح" للجماعات المسلحة بالعمل داخل بلداتهم.

105. وكانت الهجمات بالقصف المدفعي وقنابل البراميل وبالطائرات والمروحيات شرسة للغاية في المناطق التي يحتدم النزاع بشأنها لأهميتها الاستراتيجية، مثل مدينتي حلب وحمص. وتعرض مخيم اليرموك في دمشق لقصف

مكثف أدى إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان. ولم تميز هذه الهجمات بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وحدثت في مختلف أنحاء البلد في أماكن يصعب تعدادها. ولا تزال المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة سيطرة محكمة، مثل مدينة الرقة وقرى دير الزور، تتعرض للقصف. ووردت تقارير متعددة عن استعمال قذائف أرض أرض أثّرت في شمال سوريا وخلفت دماراً هائلاً، مثلما حدث في حي الأرض الحمراء، بمدينة حلب، في 23 شباط/فبراير 2013، وفي حريتان، في حلب، في 29 آذار/مارس. واستُخدمت القنابل الحرارية الضغطية في القصير في 20 آذار/مارس. وقد استُعملت الذخائر العنقودية في مواقع عديدة منها قارة، في ريف دمشق، في الفترة بين 3 و6 نيسان/أبريل.

106. وأُخليت بلدات واقعة في شمال محافظتي حلب وإدلب من المدنيين بوجه عام وحُولت إلى مناطق عسكرية بحكم الواقع. ولكن من الواضح أن بإمكان الحكومة أن تتخذ احتياطات أكبر لحماية من تبقى فيها من مدنيين. والقت القوات الحكومية في أيار/مايو، قبيل الهجوم على القصير، منشورات تنصح المدنيين بمغادرة المنطقة. غير أن اتخاذ هذه الاحتياطات لا يزال وضعاً شاذاً في سياق الهجمات الحكومية.

107. ووردت روايات متعددة – من سكان سابقين في بلدات واقعة في مختلف أنحاء درعا، وفي حيي الشعار والأشرفية (مدينة حلب)، ومخيم اليرموك (مدينة دمشق) — تفيد بأن القناصة يستهدفون كل شخص يتحرك في تلك المناطق. وشملت الإصابات النساء والأطفال.

108. وخرقت القوات الحكومية باستمرار المبدأ الأساسي من مبادئ قوانين الحرب الذي ينص على أنها ملزمة في جميع الأوقات بالتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

109. ما زالت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة تعمل داخل المناطق المدنية. وهي بذلك تعرض السكان المدنيين للخطر وتنتهك الالتزامات القانونية الدولية بتفادي وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها. وتتخذ بعض الجماعات المسلحة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان المدنيين،بتحذيرهم. ففي 6 شباط/فبراير، حذر المقاتلون، في الطبقة (محافظة الرقة)، السكان طالبين منهم إخلاء المنطقة قبل تنفيذ هجوم. وقبل هجمات أيار/مايو على القصير، ساعدت الجماعات المسلحة في إجلاء المدنيين.

110. وهناك حالات معزولة قامت فيها جماعات مسلحة بقصف بلدات وقرى، متذرعة في معظم الأحيان بأن الهجمات تستهدف القوات الحكومية. ففي 24 نيسان/أبريل و4 و6 أيار/مايو، أطلق لواء التوحيد وغرباء الشام وجبهة النصرة العشرات من قذائف الهاون والصواريخ المحلية الصنع على نُبل والزهراء، وهما بلدتان محاصرتان في حلب. وخلّف القصف كثيراً من الضحايا المدنيين، بما في ذلك وفاة ولد في الثانية عشرة من العمر. وفي شباط/فبراير، قصفت جماعات مسلحة في مدينة حلب بقذائف الهاون المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في المدينة. وفي آذار/مارس، أطلقت جماعات قذائف الهاون على حي السيدة زينب والأحياء المجاورة في دمشق. وقصفت الجماعات أيضاً الفوعة في محافظة إدلب، طيلة عام 2013. وغالبية السكان في جميع المناطق التي تعرضت للهجوم هم من الشيعة. وثمة أيضاً تقارير عن قيام قناصة تابعين للجماعات المسلحة بإطلاق النار في نُبل والسيدة زينب طيلة مطلع عام 2013، مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين.

111. وباستخدام قذائف الهاون والصواريخ واللجوء إلى القناصة، لم تميز الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بين الأهداف المدنية والعسكرية وارتكبت هجمات غير مشروعة.

جناة مجهولو الهوية

112. لقد تواصل استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة – السيارات المفخخة في أغلب الأحيان. ووقعت جميع الهجمات في مدينة دمشق، باستثناء هجوم واحد. فكان الهجوم الأول، الذي وقع في 15 كانون الثاني/يناير، عبارة عن تفجير في جامعة حلب، أسفر عن مقتل أكثر من 80 شخصاً. وانفجرت قنابل في دمشق في 21 شباط/فبراير، بالقرب من مقر حزب البعث وفي حي برزة؛ وفي 21 آذار/مارس في جامع الإيمان؛ وفي 8 نيسان/أبريل قرب مبنى البنك المركزي؛ وفي 29 نيسان/أبريل قرب مبنى وزارة الداخلية السابق؛ وفي 30 نيسان/أبريل في وسط دمشق. ولم يعلن أي طرف مسؤوليته عن أي من هذه الهجمات.

112. وربما باستثناء تفجير حي برزة – حيث أفادت التقارير بأن أغلب الضحايا جنود – لا يتبين من الهجمات أي هدف عسكري أو استراتيجي جلي، بخلاف نشر الذعر بين السكان المدنيين. ويدل ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين على عدم اكتراث واضح للحياة الإنسانية.

114. ونظراً إلى تكاثر الفصائل المسلحة في سوريا، أصبح من الصعب على نحو متزايد تحديد منفذي هذه الهجمات. وتشكل هذه الأفعال بالتأكيد جرائم بموجب القانون الداخلي، ولكن هذه الهجمات قد تشكل أيضاً جرائم حرب إذا ما تبيّن أن منفذيها أطراف في النزاع.

باء- فئات الأشخاص والأعيان المشمولة بحماية خاصة

الأعيان التاريخية

115. في 13 نيسان/أبريل، انهارت مئذنة الجامع العمري في مدينة درعا، التي يعود بناؤها إلى القرن السابع. وفي 24 نيسان/أبريل، سقطت مئذنة الجامع الأموي في حلب، التي يعود تاريخ بنائها إلى القرن الثاني عشر، بعد أن تعرضت للقصف، وفقاً لما ورد من تقارير. وتبادلت القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الاتهام في هذا الصدد.

116. وتتعرض معالم تاريخية، في مختلف أنحاء سوريا، للإتلاف والدمار. فلا يمتثل أي طرف في النزاع لالتزامه باحترام الممتلكات الثقافية وتفادي إلحاق الضرر بها في سياق العمليات العسكرية. وجعلت القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة معاً هذه المواقع عرضة لهجمات مشروعة بوضع أهداف عسكرية فيها.

117. فقد أنشأ الجيش قواعد في القلاع القديمة في حلب و حمص وحماة. وتتمركز الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة بالقرب من جنبات قلعة حلب، الأمر الذي يجعل هذا المعلم التاريخي عرضة للضرر في حال تواصل النزاع. وفي معرة النعمان، في شمال غرب إدلب، اتخذت جماعة مسلحة مقراً لها في مركز تجاري كانت تمر منه القوافل في القرن السابع عشر وكان متحفاً قبل الحرب. وبالقرب من المركز دمر القصف مصنوعات يدوية.

118. وتضررت الاثار التاريخية الرومانية في بصرى ودرعا، مثلها في ذلك مثل بقايا مدينة تدمر الصحراوية. وألحق القصف الصاروخي أضراراً بأسوار قلعة الحصن، وهي قلعة صليبية في حمص. ووفقاً لليونسكو، تعرضت خمسة مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي من أصل ستة في سوريا للضرر.

119. وأدى النهب – الذي يرتكبه طرفا النزاع أحياناً – إلى إتلاف المواقع التاريخية أيضاً. فقد أزيلت الفسيفساء البيزنطية التي كانت تزين "المدن المنسية" الواقعة في شمال سوريا ومدينة أفاميا الرومانية. وأدرج الإنتربول الآن في قوائم المسروقات تمثالاً برونزياً يعود إلى الحقبة الآرامية في القرن الثامن قبل الميلاد، سُرق من متحف حماة.

الأعيان الدينية

120. في 17 كانون الثاني/يناير، تعرض جامع كفر نبودة في حماة للقصف. وتلا ذلك قصف جامع بلال في الهبيط بإدلب في 27 كانون الثاني/يناير و7 شباط/فبراير 2013. وتفيد التقارير بأن القوات الحكومية أحرقت الجامع خلال الهجوم على جديدة الفضل بدمشق، في 21 نيسان/أبريل. وفي الأماكن التي لم تكن فيها الجوامع تؤوي أي هدف عسكري، ارتُكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المشمولة بالحماية.

121. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، عمد مقاتلون من جماعة مسلحة مناهضة للحكومة إلى نهب وتدمير مركز الحسينية، وهو مركز ديني شيعي في الطبقة بمحافظة الرقة. وفي 11 شباط/فبراير، تعرضت كنيسة أرثوذوكسية أيضاً للنهب والتخريب على يد جماعة مسلحة في الطبقة. وقد ارتكبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في الطبقة جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على أعيان مشمولة بالحماية.

المشافي والموظفون الطبيون

122. ما زال تعمُّد استهداف الموظفين الطبيين والمشافي والحرمان من الحصول على الخدمات الطبية سمة مثيرة للفزع من سمات النزاع.

123. وتعرضت المشافي الحكومية والمشافي الميدانية في جاسم وطفس بدرعا؛ والحجر الأسود بدمشق؛ وعدرا بدمشق؛ ومخيم اليرموك بمدينة دمشق؛ وحي الشعار بمدينة حلب؛ وحي الأنصاري بمدينة حلب، لقصف مدفعي وجوي نفذته القوات الحكومية. وضُربت بعض المشافي مراراً، مثل مشفى الزرزور في الأنصاري. واستخدمت القوات الحكومية بعض المشافي الحكومية قواعد عسكرية. ويوجد قناصة على سطح مشفى الحولة وتحيط به الدبابات والمدفعية الثقيلة.

124. وتعرض الموظفون الطبيون أيضاً للهجوم. فقد أصبح عدد من موظفي مشفى الزرزور في عداد المفقودين، وتفيد التقارير بأنهم محتجزون لدى فرع المخابرات الجوية في مدينة حلب. وقال ممرض يعمل في عيادة ميدانية في حمص إنه مطلوب للقبض عليه لأنه قدّم المساعدة الطبية للجماعات المسلحة.

125. ووردت روايات من محافظتي حلب وحمص تفيد برفض تقديم العلاج الطبي للجرحى والمرضى لأسباب سياسية وطائفية. ويتفادى كثير من المدنيين طلب العلاج في المشافي التي تديرها الحكومة بسبب خوف له ما يبرره من الاعتقال. ووصف طبيب في أحد مشافي حلب قيام قوات الأمن باعتقال جرحى شباب.

126. وارتكبت القوات الحكومية جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المشمولة بالحماية، وجريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على أعيان أو أشخاص يحملون الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف.

جيم- نهب الممتلكات وتدميرها

127. يبرر كل طرف في النزاع أفعاله باعتبارها "غنائم" حرب أو عقاباً على دعم الطرف المعارض، فيقوم بحرق المنازل والمحلات والسلب والنهب. ويترك العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخلياً ممتلكاتهم وراءهم فيسهل على الجنود والجماعات المسلحة الاستيلاء عليها.

128. أما الأسر الفارة التي تحاول أخذ ممتلكاتها معها فتتعرض في الغالب للسرقة في نقاط التفتيش أو من جانب اللصوص المستغلين لحالة الفوضى. وفي الحالات التي تُدمَّر فيها كميات هائلة من الممتلكات نتيجة القصف، يُعتبر ذلك انتهاكاً عندما تكون هناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن تلك الأفعال تعمدت استهداف ممتلكات الخصم. ويشكل كل من النهب وتعمد تدمير الممتلكات جريمتي حرب.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

129. أصبح نمطاً معتاداً أن تقوم القوات المسلحة والشبيحة، في أعقاب عمليات القصف والهجمات البرية، بتأمين منطقة ما وتفتيش المنازل. ويعمد أفراد تلك القوات والشبيحة، داخل المنازل، إلى سرقة الأغراض الثمينة، أكان أصحابها موجودين أم غائبين. وفي نقاط التفتيش، تؤخذ من الأشخاص القادمين من الأحياء التي يُعرف أنها تابعة للمعارضة سياراتهم وأموالهم.

130. وأدى طول القتال في درعا إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تركوا منازلهم ومحلاتهم بدون حراسة. وشهدت مدينة درعا، والصنمين (نيسان/أبريل)، وأم الولد (نيسان/أبريل)، وجاسم والمسيفرة والعباسية (في شباط/فبراير جميعاً)، تجريد منازل المشتبه في تعاطفهم مع القوات المناهضة للحكومة من ممتلكاتها. وفي كثير من الحالات، تُحرق المنازل والمحلات بعد سرقتها.

131. وفي ضواحي حماة، في مستهل نيسان/أبريل، عادت مشردة داخلياً إلى منزلها الذي كانت قد فرت منه شهراً من قبل عندما تعرضت قريتها لعمليات قصف وغارات نفذتها القوات الحكومية. وعند وصولها، وجدت منزلها وسيارتها محروقين. ونُهبت أغراض مثل أجهزة التلفزيون والأثاث.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

132. خلال أعمال القتال التي شهدتها مدينة الرقة في آذار/مارس، فرت جماعات الشيعة والعلويين؛ ولم يعد معظم أفرادها إلى ديارهم. فصادرت الجماعات المسلحة منازلهم ونُهبت ممتلكاتهم وبيعت أغراضهم. واستفحل نهب منازل الموالين للحكومة في الطبقة، عندما سيطرت عليها الجماعات المناهضة للحكومة، بما فيها جبهة النصرة، في شباط/فبراير. ولحق النهب أيضاً الكنيسة الأرثوذوكسية ومنزل أسقفها ودُمِّرت معظم ممتلكات الكنسية.

133. وفي مخيم اليرموك، في دمشق، قامت الجماعات المسلحة إما بسرقة السيارات والشاحنات، أو أرغمت المقيمين فيه على التخلي عنها. وتفيد الروايات بأن العاملين في نقاط التفتيش التي أنشأتها تلك الجماعات في حلب يسرقون المدنيين العلويين أو الشيعة.

134. ووردت تقارير مفادها أن "هيئة الشريعة" في حلب وجبهة النصرة في اليرموك وإدلب حاولتا كبح جماع أعمال السرقة تلك، فألقتا القبض على أفراد بعض الجماعات المتورطين فيها أو طردتهم.

135. ثمة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والقوات الحكومية والميليشيات التابعة لها قد ارتكبت جريمتي الحرب المتمثلتين في النهب وتدمير الممتلكات.

دال- الأسلحة غير المشروعة

136. مع تفاقم حدة النزاع، أضحت إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية تثير قلقاً بالغاً. وتشمل الأسلحة الكيميائية المواد الكيميائية السامة والذخائر والأجهزة والمعدات ذات الصلة على النحو المحدد في اتفاقية عام 1997 بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويتم تطبيق

بروتوكول عام 1925 الذي صادقت عليه الجمهورية العربية السورية. ويحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي ويعتبر جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.

137. ولدى الحكومة عدد من الأسلحة الكيميائية وتتعدى المخاطر امكانية استخدام الأسلحة من قبل الحكومة نفسها إلى امكانية السيطرة على مثل هذه الأسلحة في حال انهيار السيطرة القيادية أو امكانية أي من القوات الموالية الوصول الى هذا السلاح.

138. وهناك احتمال بأن تحصل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على الأسلحة الكيميائية وتستخدمها. وهذا يشمل غاز الاعصاب رغم عدم وجود أدلة دامغة على أن هذه المجموعات تمتلك مثل هذه الأسلحة أو نظم إيصالها المطلوبة.

139. ووردت عدة ادعاءات بخصوص استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل كلا طرفي النزاع. وأغلب هذه الإدعاءات تتعلق باستخدام القوات الحكومية لتلك الأسلحة. وفي أربع هجمات: خان العسل (حلب) في 19 اذار/مارس، العتيبه (دمشق) في ذات التاريخ، حي الشيخ مقصود (حلب) 13 نيسان / ابريل وسراقب (ادلب) 29 نيسان/ابريل هنالك ثمة أسباب معقولة للاعتقاد بأن كميات محدودة من المواد الكيميائية السامة قد استُخدمت.، لكن لم يتسن بناءً على الأدلة المتاحة أن تُحدد بدقة المواد الكيميائية التي استُخدمت أو نظم استخدامها أو المسؤولين عن استخدامها. ويجري التحقيق في حوادث أخرى.

140. ولا يُحتمل الوصول إلى استنتاجات نهائية – ولا سيما في غياب هجوم واسع النطاق – إلا بعد اختبار عينات تؤخذ مباشرة من الضحايا أو من موقع الهجوم المزعوم. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن يُمنح فريق الخبراء، المشكَّل في إطار آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، فرصةَ الوصول التام إلى الجمهورية العربية السورية.

هاء- الحصار

141. أصبح الحصار جزءاً من الترسانة الحربية لطرفي النزاع. فقد استخدمت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها الحصار استخداماً منهجياً في مختلف أنحاء البلد، آسرةً بذلك المدنيين في منازلهم بالسيطرة على إمدادات الغذاء والماء والدواء والكهرباء. وفي بعض الحالات، لجأت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بدورها إلى هذا الأسلوب.

142. وتحظر قوانين الحرب استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب حظراً صريحاً. وعليه، ففي سياق الحصار، يجب أن يُسمح للسكان بالمغادرة، ويجب على الطرف المحاصِر أن يسمح بحرية مرور المواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى. ويجب على طرفي النزاع السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتيسيره بدون عراقيل.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

143. تقوم القوات الحكومية بمحاصرة المناطق التي تكثر فيها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة للجم قواتها العاملة وإرغامها على الانسحاب. وقد شُدد الحصار المفروض على مخيم اليرموك في كانون الثاني/يناير. وتُحدَّد حصص صارمة من الأغذية والأدوية لمن تبقى من السكان وعددهم 000 10 شخص، فلا تحصل كل أسرة إلا على كيسين من الخبز أياً كان حجمها. ويؤدي الحصار المطول المفروض على قرى الحولة في محافظة حمص إلى تبعات مروعة على حياة المدنيين المحبوسين هناك. فقد وقف أحد السكان السابقين على وفاة صبي من سوء التغذية، وقال إن نقص الغذاء قد أثر في الأمهات المرضعات. ولا يمكن إجلاء المرضى والجرحى من الحولة، في الوقت الذي أُرغم فيه الأطباء في المستشفى الميداني، بسبب نقص الأدوية، على اللجوء إلى تدابير يائسة تشمل بتر الأعضاء.

144. وتفرض القوات الحكومية أيضاً حصاراً على البلدات والقرى التي تعتبرها متعاطفة مع المعارضة أو التي تضم مقاتلين من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وذلك كأسلوب من أساليب الاستنزاف. وتعرضت المنازل في جنوب درعا للحصار، إذ قطعت القوات الحكومية إمدادات الغذاء والكهرباء والوقود والماء والدواء. وحوصرت بلدة الشجرة، الواقعة قرب مدينة درعا، من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، عقب قصف مكثف أدى إلى فرار كثير من سكانها. وطوقت القوات الحكومية من تبقى من المدنيين، مما يشير إلى نهج عقابي يتمثل في الحرمان من الحصول على الغذاء والدواء. ويبدو أن هذا الحصار مخطط له لجعل ظروف الحياة لا تطاق، مما يضطر المدنيين إلى الفرار ويصبح مقاتلو الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أهدافاً عسكرية معزولة.

145. وحوصرت أيضاً بلدات في مواقع استراتيجية وأُغلقت بإحكام لإقامة منطقة عازلة تحول دون تسرب المعارضة المسلحة. وبالتعاون مع القوات العسكرية، منعت اللجان الشعبية دخول الإمدادات الغذائية إلى نوى بدرعا؛ و الكسوة وقطانة في دمشق.

146. وقد فرضت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها حصاراً على البلدات دون الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

147. حاصرت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة جيوب الشيعة في المناطق التي معظم سكانها من السنة، مدعية أنهم يؤوون القوات العسكرية الحكومية. ومنذ تموز/يوليه 2012، طوقت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة نُبل والزهراء، وهما بلدتان شيعيتان في حلب، فأوقفت إمدادات الغذاء والوقود والدواء عن 70 000 ساكن. ومع اشتداد الحصار في الأشهر الأخيرة، بدأ السكان، ولا سيما النساء والأطفال، يعانون من سوء التغذية. ولا يمكن أن يتلقى الجرحى والمرضى العلاج الطبي. أما الأشخاص الذين يحاولون مغادرة القرى، فغالباً ما يُختطفون ويُحتجزون طلباً للفدية أو يُقتلون.

148. وتشكل الطريقة التي تتبعها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في فرض الحصار انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

واو- التشريد القسري

149. تشهد سوريا نزوح مئات الآلاف من المدنيين بحثاً عن ملاذ آمن بات نادراً. فيفر كثير من السكان من عمليات القصف الجوي والهجمات البرية التي تنفذها القوات الحكومية. ويهرب آخرون – أغلبهم، وليس كلهم، من طوائف العلويين والشيعة والدروز والمسيحيين – من هجمات الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وسُجلت في هذا السياق حالات محددة من التشريد القسري.

150. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، سعى مدنيون مشردون داخليا – معظمهم من محافظة حمص – للجوء في دير عطية، وهي بلدة واقعة في شمال محافظة دمشق. وفي الفترة بين 19 و23 نيسان/أبريل، قصفت القوات الحكومية دير عطية ووجهت رسالة إلى سلطات البلدة تأمرها فيها بإرغام المشردين داخلياً على مغادرة البلدة. وما لم يحصل ذلك، فستتعرض البلدة للهجوم. وفي أواخر نيسان/أبريل، أمهل رئيس بلدية دير عطية المشردين أربعة أيام للمغادرة قبل وقف حصصهم من الخبز. وبعيد ذلك، هجر دير عطية مشردون داخلياً، كثير منهم من مدينة حمص والقصير.

151. ويشكل القصف العشوائي للمواقع التي تؤوي السكان المدنيين هجوماً على السكان المدنيين. وتنتشر الهجمات على نطاق واسع في سوريا وتقوم بها القوات الحكومية تنفيذاً لسياسة منظمة. ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن التشريد القسري لمن التمس اللجوء في دير عطية قد نفذه جناة على علم بهذه الهجمات، وهو بذلك يشكل جريمة ضد الإنسانية. وارتُكبت أيضاً جريمة الحرب المتمثلة في تشريد المدنيين.

خامساً– المساءلة

152. ومن خلال استعراض الأدلة التي جُمعت منذ كانون الثاني/يناير، توصلت اللجنة إلى قناعة مفادها أن خطورة الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وانتشار هذه الجرائم، واستمرار ارتكابها بمعدلات مفزعة، كل ذلك يعزز توصية اللجنة بضرورة الإحالة إلى العدالة على المستويين الوطني والدولي.

153. ولم تجد المساءلة مكاناً لها ضمن المناقشات المتعلقة بإمكانية تنظيم مؤتمر دولي. وربما تدل الجهود الدبلوماسية المبذولة في هذا الصدد على خطوة هامة نحو الخروج من المأزق الذي تعيشه سوريا، ولكن ضرورة وقف العنف لا يمكن أن تحجب الحقيقة المتمثلة في استحالة تحقيق سلام دائم بدون عدالة.

القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها

154. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت الروايات المتسقة والمترابطة إلى أن القوات الحكومية ارتكبت انتهاكات جسيمة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، شملت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. والانتهاكات الموثقة متسقة ومنتشرة، مما يدل على وجود سياسة منسقة ينفذها قادة الجيش والحكومة في سوريا.

155. ولم تُبذل أي جهود محلية مقنعة فيما يتعلق بالتحقيق في هذه الجرائم أو تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ويتحمل المجتمع الدولي أيضاً عبء فشله حتى الآن في ضمان مساءلة الجناة.

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

156. تُبيّن الأدلة التي جُمعت أن عدة أفراد في الجماعات المناهضة للحكومة ارتكبوا جرائم حرب، منتهكين بذلك التزاماتهم بموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف. فقد آل الاستيلاء على الرقة في آذار/مارس إلى فترة من الفوضى في تصرفات الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بلجوئها إلى العنف لتأكيد سلطتها. وأخفق قادة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة باستمرار في اتخاذ الخطوات التأديبية المناسبة، بل كانوا في معظم الحالات متورطين مباشرة في ارتكاب الجرائم.

سادساً– الاستنتاجات والتوصيات

157. هناك تكلفة بشرية للمأزق السياسي الذي يميز استجابة المجتمع الدولي للحرب في سوريا. وقد أدى يأس أطراف النزاع الى مستويات جديدة من القسوة والوحشية، وذلك بفضل الزيادة في توافر الأسلحة. إن ازدياد نقل الأسلحة يؤذي احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع ويغذي تعدد الجهات الفاعلة المسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي ولهذا عواقب مدمرة على المدنيين.

158. ويزداد تآكل الدولة والسلطة السياسية في أجزاء من البلد من جراء عناد مختلف الأطراف التي تدعي السيطرة على الأراضي. ويواجه السوريين تضاعف الضرر والتشرد واليأس. لقد اندلعت الحرب في مناطق الاضطراب الرئيسية، وعمقت الانقسام الطائفي وامتدت إلى البلدان المجاورة.

159. وعليه، فإننا نكرر تأكيد الشواغل التالية: ليس هناك حل عسكري للنزاع، وإن كانت طبيعة النزاع تتغير باستمرار. لا يمكن للصراع أن ينتهي إلا من خلال عملية سياسية شاملة. لجعل هذا ممكنا، يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لوقف التصعيد للحرب والعمل في الإطار الذي حدده بيان مؤتمر جنيف لعام 2012.

160. على جميع الأطراف واجب احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يتحمل طرفي النزاع ومؤيديهم مسؤولية الالتزام إلى حل سلمي.

161. ينبغي التأكيد مجدداً على المساءلة والمسؤولية على جميع المستويات.

162. ينبغي تعزيز إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين وتوسيع نطاقها، في إطار الالتزام التام من جميع الأطراف.

163. نجدد التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة ونشدد على التوصيات التالية.

164. التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي:

أ. دعم عملية السلام استناداً إلى بيان جنيف وعمل الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا؛

ب. ضمان إجراء أي مفاوضات للسلام في إطار القانون الدولي وإدراك الحاجة الملحة للإحالة إلى العدالة على الصعيدين الوطني والدولي؛

ج. الالتزام بضمان الحفاظ على الأدلة المادية من الانتهاكات والجرائم الدولية لحماية حق الشعب السوري إلى الحقيقة؛

د. الحد من تصعيد النزاع من خلال تقييد عمليات نقل الأسلحة لا سيما بأن هنالك خطر واضح بأن يتم استخدام الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. على الدول التي تمارس تأثيرا على أطراف النزاع أن تتخذ خطوات حقيقية وملموسة للحد من تزايد نفوذ الفصائل المتطرفة.

هـ. استدامة وزيادة التمويل اللازم للوكالات والعمليات الإنسانية داخل البلد فضلاً عن مساعدة البلدان المجاورة المتأثرة بالوضع و تأمين 1.5 مليار دولار من المساعدات التي تعهدت بها الدول في مؤتمر المانحين في 30 يناير في الكويت.

165. التوصيات الى جميع الأطراف:

أ. رفض الخطاب الطائفي كأسلوب من أساليب الحرب؛

ب. الالتزام بضمان الحفاظ على الأدلة المادية من الانتهاكات والجرائم الدولية لحماية حق الشعب السوري إلى الحقيقة؛

ج. السماح الفوري والكامل بوصول المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من القتال.

166. التوصيات الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية:

أ. المشاركة في عملية السلام بروح بنّاءة أساسها السلام والديمقراطية ورغبة حقيقية من أجل حقوق الإنسان؛

ب. فتح الباب أمام هذه اللجنة وكذلك امام آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية لزيارة البلد وإجراء التحقيق.

ج. احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتقيد بالمبادئ الأساسية، مثل ضرورة منع الهجمات العشوائية على السكان،

167. التوصيات الموجهة إلى الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة:

أ. الانضمام إلى عملية السلام بروح بنّاءة، وتقديم موقف موحد تسترشده الالتزامات المشتركة؛؛

ب. رفض العناصر المتطرفة وحث كل الجماعات على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

168. التوصيات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة:

أ. تكثيف حضور المفوضية في المنطقة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، سعياً لتحقيق السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان؛

ب. تعزيز حماية المدنيين في البلد من خلال حضور فعال للأمم المتحدة، عن طريق الوكالات مختلفة.

169. التوصيات الموجهة الى مجلس حقوق الانسان:

أ. دعم توصيات اللجنة وصول اللجنة إلى مجلس الأمن الدولي،

ب. تمرير التقرير إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام.

170. التوصيات الموجهة إلى الجمعية العامة:

أ. دعم عمل اللجنة، ودعوتها إلى تقديم معلومات محدثة بانتظام.

ب. دعم توصيات اللجنة، والتأثير من أجل إيجاد حلول سلمية للبلد.

171. التوصيات الموجهة إلى مجلس الأمن:

أ. دعم عمل اللجنة وتمكينها من الوصول إلى مجلس الأمن لتقديم إحاطات منتظمة بشأن التطورات؛

ب. تيسير وتدعيم عملية سلام شاملة في البلد، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة مشاركة كاملة؛

ج. الالتزام باتخاذ إجراءات لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات بما في ذلك الإحالة إلى العدالة الدولية؛